كيف يمكن التعامل مع أقطاب النظام السابق لتعميق التجربة الديمقراطيـــة في العـــــراق؟

كاظم حبيب

كنت أدرك، ومعي كثرة من البشر، الصعوبات التي ترتبط بتحرير العراق من النظام الدكتاتوري عبر القوات الأجنبية، وكنت أدرك المخاطر المحتملة لمثل هذه العملية لأسباب كثيرة اشرت إليها في مقالات عديدة قبل وأثناء الحرب الأخيرة، بما في ذلك التغيرات الهائلة والمريعة التي طرأت على واقع وشخصية الفرد والمجتمع العراقي اللذين عانيا من استبداد وعهر الدولة والسياسة الصدامية طوال عدة عقود.

وكنت أعتقد بأن سقوط صدام حسين عبر الحرب لن يسمح لنا بتأمين وعي ودور فاعلين للشعب والقوى السياسية الديمقراطية العراقية في العملية الديمقراطية المنشودة للعراق الجديد المنشود، ولن يوفر الأرضية الصالحة لإجراء محاكمات نزيهة وعادلة للذين عرضوا الشعب العراقي لمحن كبرى منصرمة، أولئك الذين يفترض أن يحاسبوا بصرامة وعدالة عن موت أكثر من مليوني عراقي خلال العقود التي حكم فيها حزب البعث وقيادته ورأسه صدام حسين العراق. وكنت أخشى من اختلاط أمر التحرير بأمر الاحتلال وما يمكن أن ينشأ عنه من تشابك غير عقلاني في الوعي السياسي والاجتماعي للعراقيين والعواقب المحتملة لمثل هذا التشابك وتداعياته على الوضع في العراق، خاصة وأن هناك من لا يريد أن يفهم الواقع الذي عاش فيه العراق طوال عقود، واقع سيادة الاستبداد والحروب والمذوبات الكيماوية لأجساد الضحايا والقهر والتعذيب والكيماوي والأنفال والأهوار والمقابر الجماعية. وازدادت خشيتي عندما فوجئ البعض الكثير من طريقة تعامل قوات التحرير المحتلة مع العراق كدولة ومع القوى المعارضة للنظام السابق ومع الشعب العراقي منذ الأيام الأولى لانهيار النظام السريع، إذ كنت أدرك بأن التعامل سوف لن يكون سليماً بسبب الطريقة التي يتم بها إسقاط النظام والدور المبعد للمعارضة العراقية من العملية ذاتها وليس من النضال الطويل السابق لإسقاطه. ومع ذلك قلت، مع غيري، الخير في ما وقع وعلى الشعب تدارك الأمور لكي لا يحصل ما كنت أخشاه ويخشاه الكثيرون. وليس في ما قلته أو توقعته أي تنبؤ فوق العادة، فمن يعرف العراق وتاريخه جيداً، ومن يعرف الظروف والدول المحيطة بالعراق، ومن يعرف المصالح الأمريكية في المنطقة حيث لا توجد صداقات بين الدول، بل مصالح فقط، ومن يعرف سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والعالم، عندها يكون في مقدوره توقع ما كنت أخشاه وأحاول دفع المعارضة للابتعاد عنه، مع بقاء الهدف هو الخلاص من النظام الدموي المقيت. وقالت غالبية العراقيات والعراقيين الخير في ما وقع، وعلينا شد الأحزمة والتعاضد والتكاتف، وعلينا ان، نردد معاً المقطع القديم لقصيدة حية كتبها الشاعر كاظم السماوي في أوائل الخمسينيات يقول فيها:

وإذا تكاتفت الأكف فأي كف يقطعون
وإذا تعانقت الشعوب فأي درب يسلكون.!

طبعاً لا يكفي أن نردد ذلك بل علينا أن نعمل به أيضاً لصالح العراق الحر والديمقراطي والمتحرر من الاحتلال.

أدرك تماماً بأن ما يجري في العراق اليوم لن يقود إلى عودة الدكتاتورية بأي حال، فهذا حلم زائف لن يعود. وأدرك تماماً بأن هذه العمليات ليست سوى صحوة أو رفسة موت لا غير لن تحصد سوى العاصفة، وستكون مؤذية حقاً وستسيل الكثير من الدماء وسيتعطل البناء إلى حين وستزداد مصاعب الشعب المعيشية وسعيه لمعالجة مشكلاته النفسية وإيجاد فرص عمل للعاطلين بما يساهم في حياة أمنة وكريمة. ولكن هذا الإدراك يدفعني في الوقت نفسه إلى التفكير في سبل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى، إذ أن موت إنسان واحد أياً كان هذا الإنسان هو زائد عن الحاجة وغير مطلوب أصلاً، ويجب أن تتوقف ماكنة الموت في العراق. كما لا بد من التفكير بتقليص فترة الانتقال وإنجاز التحرير الكامل للأرض والشعب والثروات والشخصية العراقية. وفي هذا الإطار حاولت تسجيل العديد من الأفكار التي تدور في بال الكثيرين من بنات وأبناء الشعب في العراق وفي الخارج. واليوم قرأت خبراً أوردته وكالات الأنباء يشير إلى مسألتين أولاهما عودة البعثيين إلى احتلال مواقع إدارية لهم في مرافق الدولة المختلفة، وثانيهما إطلاق سراح سمير الشيخلي، وكان عضوا في القيادة القطرية وأحد الشخصيات البارزة المتهمة بالمشاركة في عمليات التعذيب والقتل في العراق. وكلاهما دفعني إلى التفكير مجدداً بعد أن تم إطلاق سراح محمد سعيد الصحاف، هذا الرجل الذي تلاعب بعواطف العرب في كل مكان وقدم لهم الأكاذيب المريعة في طبق من فضة دون أن يسمح لهم بالتفكير العقلاني لما كان يجري في العراق، دع عنك التهم الموجهة له بالمشاركة في الكثير من الأفعال الدنيئة، وهو عضو في أكثر من مركز ونشاط قيادي بعثي ومدير لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووزير ..الخ.

تقوم القوات الأمريكية المحتلة بتعقب المتهمين واعتقال قادة البعثيين، وهي التي تحقق معهم وهي التي ترعى شؤونهم، ولا دخل لمجلس الحكم الانتقالي، حسب علمي، بذلك كله، وهو أول العيوب وأكثرها إساءة لمجلس الحكم الانتقالي وللقضية بأسرها، إذ أن الملف الأمني وملف المعتقلين والتحقيق معهم يفترض أن يسلم إلى العراقيين وأن يتم على، أيديهم، إذ أنهم أعرف بهؤلاء وأكثر قرباً من الأحداث والأسماء والمواقع. ولا يعرف مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة أي شيء عن هؤلاء، فأمرهم بيد الإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال والقائد العسكري سانشيز. إن احتمال ممارسة المحققين العراقيين لأساليب غير إنسانية مع المعتقلين احتمال قائم، يفترض أن نراقبه بعناية شديدة، إذ يفترض أن تصان حقوق هؤلاء المعتقلين على وفق اللوائح الدولية الخاصة بالمعتقلين السياسيين، وهو أمر يفترض أن يميز القوى السياسية الراهنة عن قوى البعث الذي حكم العراق بالحديد والنار. ولكن لا يمكن القول بأن المحققين الأمريكيين لا يرتكبون الأخطاء في هذا الصدد كما يحدث للمعتقلين الأفغان والقاعدة في غوانتامو.

لا أعرف بالضبط، لِمَ بدأت قوات الاحتلال تعتمد على البعثيين في إدارة شؤون البلاد من جديد، هل هي ضمن محاولة لتحييد البعض منهم وعزل البعض الآخر، أم بسبب نقص (الكوادر) وعدم عودة العراقيين من الخارج إلى وطنهم وبالتالي لا بد من استخدامهم، أم هناك أسباب أخرى لا نعرفها؟ من الممكن أن تكون وكالة المخابرات المركزية قد كسبت بعض البعثيين إلى جانبها قبل سقوط النظام، وخاصة بعض أولئك الذين عملوا في السلك الخارجي، وفي مصر بالذات، وهو ما كانت تسعى إليه بشتى الطرق. ومن الممكن أن يكون البعض الآخر قد تعاون مع التحقيق الجاري في الكشف عن الكثير من المعلومات بشأن القوى التي تقود العمليات الإرهابية الراهنة وأدلى بمعلومات إضافية مفيدة للتحقيق والمحاكمة وغير ذلك. كما أن من الممكن أن دخل المحققون بمساومات مهمة مع عدد من هؤلاء المعتقلين لا نعرف طبيعتها وأهميتها وعواقبها أيضاً. كل هذا ممكن ولكن لا أعرفه وأعتقد أن لا يعرف به مجلس الحكم الانتقالي، بل يعرف به المحققون والمخابرات المركزية والإدارة الأمريكية وسلطة الاحتلال لا غير. كل هذا لا أعرفه ولا أستطيع التكهن أو تقدير أهميته في الوقت الحاضر. والعيب ليس فيّ، بل في المعلومات غير المتوفرة لي ولغيري من السياسيين والباحثين المتابعين للأحداث. ولهذا أشعر بالاستياء الشديد لما يحصل، ويشعر أغلب الناس بأنهم يعاملون معاملة غير طيبة من جانب سلطة الاحتلال. وسبب ذلك يكمن في الحقيقة التالية:

إن جميع قادة البعث دون استثناء توجه لهم التهم الواقعية من جاب غالبية الشعب العراقي وقواه السياسية بأن أيديهم ملطخة بدماء العراقيات والعراقيين من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان ومن مختلف الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية، وأن هؤلاء القادة وغيرهم يجب تقديمهم إلى المحاكمة لا للانتقام منهم، بل لإحقاق العدل والحقوق إضافة إلى التعلم من دروس الماضي والحاضر لمنع حصول ما حدث ثانية في العراق أولاً، ومنع احتمال قيام عناصر تضع نفسها فوق القانون وتحاول الانتقام من هؤلاء بقتلهم مباشرة دون محاكمتهم، إذ في هذا أكبر تجاوز فظ على العدالة المنشودة لعراق المستقبل ثانياً، وهو ما حصل للكثير من البعثيين خلال الأشهر المنصرمة وفي مناطق مختلفة من العراق، وهو أمر غير سليم وخطر في آن واحد، إذ يمكن أن يجر إلا إلى تنفيذ تلك الفتوى غير المعقولة التي أصدرها أحد رجال الدين ضد البعثيين في العراق والمرفوضة أساساً التي تنشر الفوضى والقتل العمد في البلاد وبعيداً عن حكم القانون. ومثل هذه الممارسة تؤكد بأننا لم نتعلم من دروس الماضي البعيد والقريب، دروس الأمس، ولم نتعلم من لائحة حقوق الإنسان ما يفترض تعلمه. كما أن إطلاق سراح هؤلاء المتهمين بارتكاب جرائم في العراق أو خارجه يمكن أن يعطي الانطباع لفلول نظام صدام حسين بأن هؤلاء قد تعاونوا مع المحققين، وبالتالي "خانوا قضية البعث" أو أدلوا بمعلومات ضدهم، وبالتالي يمكن أن تعرضهم إلى الانتقام والقتل في الشوارع والدور من جانب الإرهابيين المنفلتين في بعض مدن العراق، وهو أمر مرفوض أيضاً ويفترض منعه وإدانته سلفاً.

على سلطة الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة، علينا جميعاً، أن نميز بين البعثيين ونصنفهم إلى مراتب خمس، وهي:

أولئك الذين التحقوا بحزب البعث تحت التهديد والوعيد وتعرضوا لصيغ شتى من الأذى قبل ولوجهم إلى حزب البعث ومؤسساته الأخرى تحت تهديد سياسة "الجزرة والعصا"، ولكنهم لم يقوموا بأي شيء يلحق أضراراً كبيرة بالشعب أو بالأفراد، بل الحقوا ضرراً بالغاً بأنفسهم وسمعتهم، إضافة إلى إطالة أمد حكم البعث في العراق بدلاً من عزله عن المجتمع.

أولئك الذين التحقوا بحزب البعث لهدف انتهازي ورغبة في الوصول إلى المراكز العليا والوصول إلى الثروة. ومن هذه المجموعة من ارتكب الفحش بأنواعه بسبب انتهازيته ورغبته الجامحة في ارتقاء المراكز ولو على حساب الشعب ومصالحه. وهذه المجموعة يفترض أن تحاسب على أفعالها، ومجموعة أخرى لم تؤذ أحداً وحاولت الاستفادة لنفسها على طريقة "كلمن يحود النار الكرصته"، التي يمكن التسامح معها والاستفادة من إمكانياتها برغم سلوكها المشين السابق.

أولئك الذين التحقوا بحزب البعث عن إيمان بمبادئ هذا الحزب القومية، ولكنهم فوجئوا بسياساته العدوانية ذات الطبيعة الفاشية، ولم يتمكنوا من التملص من عضوية الحزب أو المسؤوليات التي تحملوا عبئها، وحاولوا تجنب إيذاء الناس، بل كان بعضهم سبباً في نجاة الكثير من المناضلين ضد النظام. وهؤلاء يعرفهم العراقيون جيداً ولا يجوز إلحاق الأذى بهم بأي حال، بل يفترض التعاون معهم لمصلحة العراق وبسبب سلوكهم الإنساني غير المشين. علماً بأن بعضهم قد دخل سجون الفاشية أو اضطر إلى الهروب من الوطن والبقاء بعيداً عن أنظار قادة حزب البعث و"القائد الضرورة".

أولئك الذين وقفوا سنداً للنظام في كل الأحوال ونفذوا تعليمات قيادة البعث بشكل واسع وساهموا بقتل عشرات ومئات الآلاف من العراقيات والعراقيين الذين يفترض تقديمهم إلى المحاكمة وإنزال العقوبات المناسبة بهم، مع التمييز بين أفعالهم وفق القانون. وهؤلاء كانوا في مختلف المراكز والمستويات. كما أنهم ساهموا بسرقة أموال الشعب وخربوا الاقتصاد الوطني.

أما المجموعة القيادية لحزب البعث العربي الاشتراكي، جناح ميشيل عفلق - صدام حسين، وعلى رأسها المستبد بأمره صدام حسين فيفترض أن تتوجه لهم التهم الرئيسة لنشاطهم في قيادة الحزب والدولة والمؤسسات العسكرية والمدنية، هذه المجموعة التي صدرت عنهم القرارات والتعليمات والإجراءات، برغم وجود فوارق في ما بينهم أيضاً التي يفترض في القانون أن يميز بينهم ويأخذها بعين الاعتبار.

ويمكن للشعب العراقي أن يتعلم من تجربة شعب جمهورية جنوب أفريقيا في هذا الصدد، مع التمايز القائم بين الحالتين، ومن تجارب كثيرة أخرى ويطرح تجربته الخاصة أيضاً. وإذا كان بالإمكان الاستفادة من مجموعات غير قليلة من البعثيين السابقين ممن يعرف المجتمع أسباب ولوجهم في حزب البعث، فأن من السابق لأوانه وضع البعثيين في مراكز المسؤولية في أجهزة الدولة، إذ أن ذلك يثير، شاء الإنسان أم أبى، مشاعر الجمهور العراقي ويحفزه ضد مثل هذه الإجراءات ويرفض التعامل معها، وبالتالي يثير إشكاليات غير قليلة للمجتمع وللوضع القائم.

ويبدو لي أن قوات التحالف المحتلة عندما تتصرف بهذا الشكل وتقوم بتعيين شخصيات بعثية، إن صح ما نقلته وكالات الأنباء وما نسمعه من القادمين من العراق، في مراكز مهمة في الدولة تنسى بأنها تمنح قوى الإرهاب فرصة استخدام هؤلاء بطريقة ما ضد سلطة الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة وبالتالي ضد الشعب العراقي، إذ أن هؤلاء، ونحن لا نعرف ما في قلوبهم، يشكلون نقطة ضعف وابتزاز من جانب فلول النظام الصدامي يمكن وضعهم في خدمتها للقيام بعمليات تخريبية ليس بالضرورة في مواقع عملهم ومسؤولياتهم، بل في مواقع أخرى يسمح موقعهم التعرف عليها وتقديم معلومات عنها إلى المخربين تحت تأثير عوامل عديدة، وهي بالمحصلة النهائية ليست في مصلحة العراق.

إن على المسؤولين تجنب تعريض هؤلاء لامتحان من هذا النوع، ويفترض أن لا نسمح ببروز عوامل محفزة أو مساعدة لارتكاب الجرائم أو المساعدة في ارتكابها، والتجربة تقول عليك أن لا تضع شيئاً ثميناً في موقع يشجع السارق على ارتكاب جريمته.

لا يكفي أن تنبري بعض الأحزاب السياسية إلى شجب هذه الإجراءات، بل يفترض أن يتخذ مجلس الحكم الانتقالي موقفا واضحا بشأنها قبل استفحال أمرها. فقد برهنت التجربة على أن سلطة الاحتلال قد ارتكبت أخطاء غير قليلة ويكمن أن ترتكب أخطاء أخرى خلال الفترة القادمة وعلينا مواجهتها ومنع وقوعها، إذ أن الشعب يتحمل عواقبها.

وعند تفعيل العقل وتنشيط دوره يمكن معه الوصول إلى ربط الحكمة والصرامة بالتسامح على وفق الأطر والأسس الديمقراطية للمشكلات القادمة مع وضع مصلحة الشعب ومستقبله نصب العينين.

ماالدور المؤمَّل من الأنتلجنسيا العراقية لدعم مسيرة الديموقراطية؟

الدكتور تيسير عبدالجبار الآلوسي

تتزايد مع الوقت الأهمية الملقاة على عاتق الأنتلجنسيا العراقية بخاصة - في الظرف الحالي - بوصفهم أصحاب العقل الذي سيُعنى بمعالجة المشكلات المعقدة على صعيد مستقبل الشخصية الوطنية والهوية المخصوصة للأمة العراقية وعلى صعيد وقف مهزلة الاستلاب والمصادرة التي مورست ردحا طويلا من الزمن بذريعة الانتماء القومي للأمة العربية من دون فعل حقيقي يخدم المصالح القومية الصادقة أو الحقيقية ومثلها الدور المنتظر في معالجة مشكلات مسيرة الديموقراطية وقضاياها العقدية الجوهرية..

ويمكن بل يجب للأنتلجنسيا العراقية أن تنهض بمهماتها وواجباتها تجاه المجتمع ومؤسساته في مختلف الميادين وإلا فهي تقف موقف النكوص والتراجع عن الارتقاء لمستوى المسؤولية الملقاة عليها.. سواء كان ذلك في صياغة الخطاب الحضاري لمجتمعنا أم تجاه تفاصيل مسيرة المجتمع الوليد على أسس جديدة من مبادئ الحرية والديموقراطية...

إنّ من مهمات الثقافة وخطابها اليوم معالجة مباشرة فورية وسريعة لأوليات الإشكالات التي تجابهنا اليوم .. ولعلّنا نستطيع ولوج تلك المعالجات عبر منافذ من نمط تكثيف العلاقة مع الجمهور [من قبل الأنتلجنسيا] وتفعيلها بما يدير الخطاب بتواصل من غير انقطاع من جهة التتابع الزمني، بحسب كثافة الفعاليات، وعبر لغة موضوعية مناسبة تصل ذهن جمهور الثقافة بل أوسع جمهور ممكن وتؤثر فيه وتثبت في الذهن بتوظيف الآليات المناسبة لتحقيق تلك النتيجة..

وعلينا كذلك التأسيس لمصطلحات الثقافة التي تمد يدها نحو الذهن الإنساني البسيط غير المعقد غير المركب المتمنع على التواصل. وتلك مهمة حيوية ينبغي أنْ يدركها المثقف والمتخصص الأكاديمي ولابد له هنا من تذكر ما للغة التفكير البياني لا البرهاني من سلطة على العقل البشري وعلى وعينا الجمعي في العراق، ما يؤهل لتوظيف الإبداع الأدبي والخطاب الثقافي المجاور في مهمة تعزيز ما نؤسس له من حياة متنورة جديدة وهذه إشارة مخصوصة بخطاب الإبداع الأدبي منه بوجه التحديد من دون إلغاء أو تقليل من شأن خطاب النقد وبقية الخطابات الثقافية المتنوعة الغنية....

وبخلاف ذلك فإنّ السبق سيكون لخطاب الجهالة والظلامية التي تسطو على الذهن البشري بسرعة كبيرة فتلتهم بنيانه وتلفه بظلام وبطقوسية لا يمكن شفاؤه منها عبر عقود من البناء.. فالتخريب شدَّما يكون سريعا سهلا في آليات أدائه.. فيما البناء تعظم أمور معالجة أركانه وتفاصيله وحاجاته. بخاصة بناء الروح. فحيثما سادها الظلام والعتمة ضاعت الروح بعيدا في مجاهل مغاور ترجع بالإنسان إلى أعماق تاريخ انقضى زمنا ولكنه عشش فكرا وآلية وحياة...

ويمكن أنْ أضرب مثلا في لجوء شبيبتنا وحيرتهم بين طريقين: الفراغ الروحي والضياع في عتمة أخلاقيات الموضة وصرعات مرضية من المجتمعات الغربية وأخذ القشور والسطحي التافه من الأمور من أزياء وأغان وما إليهما.. وبين الضياع في المغالاة والتطرف وولوج عوالم العنف المبرر بذرائع دينية أو طائفية أو ما شابه والدين ومذاهبه وغيرهما من الفكر الإنساني النيّر براء تماما...

إنّ مهمة خطرة تتحملها مشروعات الخطاب الثقافي ومفرداته وبرامجه في بلادنا اليوم، فهلا توجه اتحاد الأدباء وروابطه واتحاد الصحفيين والفنانين والمسرحيين والأكاديميين وكل أطراف الخطاب المقصود، هلا توجهوا لمعالجة جدية فاعلة اليوم قبل الغد؟

في ظل الأوضاع الاستثنائية، تقف أمام ثقافتنا مهمات كبيرة.. وعليه فإنّ مثقفينا يتحملون مسؤولية تاريخية بمواجهة مثل هكذا قضايا معقدة شائكة. كهذه ذلك أنّ الأمر لن يقف عند مسألة إصدار بيانات شجب واستنكار للجرائم المرتكبة. إنّ مهماتنا تكمن في البدء بتركيز الجهود التي تنادت هنا وهناك. وتطوير الأنشطة الفردية إلى فعاليات جمعية والتحول النوعي بها وذلك عبر توحيد جدي وحقيقي يصبّ في حملة دولية متكاملة محدّدة المسار والخطوات ويتقاسم مثقفونا وتجمّعاتهم النوعية الأدوار المتعاضدة المتكافلة .. وفي هذا الإطار يمكن أن نقرأ مهمات أخرى بوصفها من أولويات عملنا الحالي:-

*ونحن نستذكر جريمة حرق المكتبات ودور التوثيق الوطنية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني ونهبها الأمر الذي ينبغي أنْ يقوم مثقفونا للرد عليه بمخاطبة مبرمجة وبحملة منظمة وذلك عبر عقد الصلات مع المكتبات العالمية المعروفة وكذلك أية مساهمة كانت بالتبرع لمكتبات العراق الأساسية ومكتبات الجامعات والكليات وبالاتصال بالدوريات العلمية في الجامعات التي نحن على صلة بها لكي تنظم دعما عينيا وماليا سنويا في أقل تقدير على مدى السنتين القادمتين.. وينبغي تعبئة الرأي العام العراقي بإقامة الصلات الوثقى بينه وبين المؤسسات المنهوبة بغية توفير أرضية جدية مناسبة وقاعدة للدفاع الوطني عن تراثنا بتوضيح أهمية هذا الفعل الخطر وعلاقته بحياتنا المعاصرو وبمستقبلنا..

*دعم النتاجات المسرحية والسينمائية والتشكيلية والأدبية وكل الأعمال الإبداعية حسب برنامج عمل يُتفق عليه ويتم تنفيذه بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بمثل مهمات كهذه .. على سبيل المثال أن تقيم بعض المؤسسات الدولية والأجنبية مهرجاناتها أو عروضها في بغداد ومدن العراق الأخرى وفي الإطار تقدّم الدعم الممكن لنشاط عراقي مماثل، ويمكن للجمعيات والمنتديات الثقافية العراقية في الخارج تأدية مثل هذا الدور...

*القيام بمهرجانات الثقافة العراقية في مختلف المدن والقصبات وتوسيع أرضية المشاركة الجماهيرية والتفاعل بين الإنسلان البسيط والآخر المنتمي للنخبة الوطنية المثقفة ومثل ذلك إقامتها على مستوى بلدان المهجر ومدنه مع دعوة فرق أو جماعات الثقافة من الداخل لتقديم العروض أو للمشاركة في المهرجانات الدولية وذلك عبر عقد الصلات المناسبة لتنفيذ هذا النشاط الذي يحظى بأهمية للتفاعل والتلاقح بين الثقافات...

*ومن البدهي أنْ نرى أهمية الثقافة في صياغة مشروعنا العراقي الوطني الحضاري وخطورة تأثيره على كل الخطابات الوطنية بخاصة منها السياسية التي بدت اليوم أكثر ارتباكا أمام مشهد التغييرات الجذرية المزلزلة للكيان بمكوناته كافة بمعنى العمل الفاعل من أجل صياغة الهوية الوطنية لأمة عراقية تتشكل بعد مخاض طويل وولادة متعسرة مخصوصة في مشكلاتها وعنف ما أصابت به مجتمعنا بسبب تلك الظروف الصعبة والمعقدة التي أحاطت بتلك التغييرات...

*ما إنّ إزالة آثار الماضوية المرضية الخطرة التي ما زالت فيروساتها تفعل فعلها من جهة الظهور والتخفي وراء أقنعة مزيفة من النفاق والرياء ما يساعدها على افتراش مساحة من الميدان الجديد لحياتنا الوطنية وهو أمر مثير للقلق ولقطع مسيرة الاستقرار التي نحتاجها وعلينا اليوم مهمات مضاعفة المسؤولية من جهة دور الخطاب الثقافي لمحو تلك الآثار البائسة ومنع تأثيراتها السلبية المعرقلة بل المدمرة....

القانـــــون والدولـــة والعنـــف

كاظم الحسن

القانون مغزى أخلاقي واجتماعي وسياسي قبل أن يكون قوة اكراه من قبل الدولة على الأفراد أو المجتمع، ويشرع من أجل الصالح العام عبر ممثليه في البرلمان، ويكون العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع ضمانة حقيقية للحقوق والواجبات من خلال الدستور الذي يوافق عليه البرلمان عبر استفتاء جماهيري على بنوده العامة.

والقانون ينمو في داخل الفرد وليس من خلال أجهزة الدولة التنفيذية، ومن خلال هذا الوعي تنشأ المؤسسات، وتأخذ الطابع التجريدي في مد قوتها في النفوس، وتنحل قوة الرموز وآثارها المتجسدة في الأشخاص، وتتكون هنا ذوات حرة قادرة على المبادرة والإبداع والاستقلالية في الرأي، ويتحول الجمهور إلى قوة ضاغطة ومراقبة ومؤثرة على السلطة.

وبطبيعة الحال تصبح السلطات في مثل هذا المجتمع متعددة لا يحتكرها شخص مهما كان نسبه أو أعماله لأنه مقيد بفترة زمنية قصيرة ومعرض للمساءلة والمحاسبة والنقد، أي إن القانون فوق الجميع.في تلك اللحظة يتصالح الإنسان مع ذاته ومع الآخر، ويكف عن جلد الذات وتحميلها أخطاء ومظالم الغير، ويصبح الإنسان بلا عقد أو ترسبات أو اسير الماضي وسلبياته، التي تطارد الشخص المستلب وحينها لن يبحث الناس عن جلاد أو حجاج آخر يقمعه بقسوة وعنف ويلقي باللوم على الناس.

من المثير للحزن أن السلطة في تأريخنا وتراثنا كانت تسوغ الظلم

والقسوة لكي يقبلها ضحاياها، بما يجعلهم يؤمنون بالحاجة إلى ظالم جبار يفرض سطوته وبطشه على الناس ويحقق لهم الحماية والأمن حتى من خلال مصادرة أموالهم وممتلكاتهم وأرواحهم.

وكانت أدوار الجلاد والضحية تتبادل دون أن يحدث أي تغير في أساليب وطرائق الحكم، بحيث أصبح الظلم أو الجور هو القاعدة والعدالة هي الاستثناء.

ومن الناس من اختار أن يبحث عن مخلص من خارج التاريخ ومنهم من ينتظر من داخل ولكن دون جدوى.

لأن النظام الاجتماعي والسياسي الهرمي القائم على التسلط العمودي الذي يصل إلى البيت والمدرسة والشارع، يضحى مؤسسة قائمة بذاتها، ومتوزعة على مختلف مرافق الحياة.

إن عنف الدولة هو عبارة عن احتكار وسائل العنف المشروع لمصلحة المجتمع حسب تعبير (ماكس فيبر) عالم الاجتماع الألماني، أي إن العنف هنا مكفول بالقضاء والمحاكم الشرعية ولا وجود لأي نوع من أنواع القوة خارج القانون، لأنها تتحول في تلك اللحظة إلى قوة غاشمة وتصبح مترادفة مع تنظيم العصابات أو المافيا.

وحتى في الحروب إن لم يكن ثمة سبب أخلاقي للحرب مع تحفظنا عليها يصبح المقاتل من قطاع الطرق، والشيء نفسه بالنسبة للشرطي، حينما يفقد المبرر الأخلاقي لعمله، لن يختلف عن اللص لذا فإن القانون قيمة أخلاقية عظيمة للدولة الحديثة، ينظم العلاقات بين الدولة والمجتمع وما بين الأفراد أنفسهم.

وأقسى ما تمر به الأمم هي المراحل الانتقالية، وهي الفترة ما بين إنهيار قيم ومبادئ معينة وحلول قيم جديدة مكانها، وفي مثل هذا المخاض يتعرض المجتمع إلى هزات وصدمات عنيفة ومؤثرة، قد تتسبب بالكثير من المآسي والأزمات. وعبور مثل هذه المحن يتوقف على حيوية المجتمع وفاعليته التاريخية القادرة على تجاوز هذه الفترة العصبية بأقل الخسائر والتضحيات. وفي مثل هذه الأجواء المأزومة قد يظهر دكتاتور يستغل حاجة الناس للآمن والحماية، فيفرض أفكاره الدوغمائية على المجتمع عبر مخاطبة غرائزهم والسيطرة على مشاعرهم وعواطفهم، وهذا يمثل أكبر انتكاسة للحرية والقانون والمجتمع المدني وعودة للرمز والنظام والشمولي، الذي يسعى إلى الهيمنة ولتسلط وإلغاء التعددية أو الرأي الآخر بحجة وحدة الصف ونظرية المؤامرة.